محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي

أ. مسلم بابا عربي
أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ورقلة (الجزائر)

الملخص:

شهد حقل العلوم السياسية في العقد الأخير تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي ومعه ازدادت الحاجة إلى ضبط المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بموضوع التحولات السياسية التي تشهدها الأنظمة في المنطقة العربية، فمن الواضح أن جانبا مهما من الاختلاف والتباين في وجهات النظر بشأن تلك القضايا يعود بالأساس إلى الالتباس الحاصل بسبب عدم الضبط المعرفي للعديد من المفاهيم الأساسية التي عادة ما توظف بشكل مترادف.

إن هدف هذه الدراسة هو المساهمة في الجهد الأكاديمي الرامي إلى تحديد وتأصيل المفاهيم المفتاحية في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصورة عامة، من خلال دراسة الأبعاد المختلفة لمفهوم الإصلاح السياسي، بداية بالبحث في المعاني اللغوية، ثم تناول الدلالات المعرفية للمصطلح، وصولا إلى تمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة، مثل التحول الديمقراطي، التحديث، والتنمية.

Abstract:

In the last decade, the field of political science has seen a noticeable increase in interest in the issues of democracy and political reform, along with increased need to adjust the concepts and terminology associated with the subject of political transitions taking place in regimes in the Arab region. It is clear that an important aspect of difference and contrast in views on these issues is fundamentally due to the confusion that resulted from lack of knowledge precision for many basic concepts which are usually employed in tandem.

The goal of this study is to contribute to the academic effort to identify and consolidate key concepts in political science and social sciences in general, through the study of the various dimensions of the concept of political reform, starting with the search in linguistic meanings, and then address the semantic knowledge of the term, leading to distinguish it from other of similar concepts, such as democratization, modernization, and development.

مقدمـــــة:

درجت معظم الأدبيات التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي بوجه عام، وفي المنطقة العربية على وجه التحديد منذ فرض الموضوع نفسه كأولوية على أجندة صناع القرار والبـــاحثين المهتمـــين، درجت على عدم إيلاء الكثير من العناية **لمسألة ضبط المفاهيم** وتحديد المعاني والمقاصد والـــدلالات التي تثيرها المصطلحات المتداخلة، وبالرغم من الأهمية البالغة لهذه المسألة بل وضرورتها الحتميـــة من الناحية المنهجية إلا أننا نجد نزرا قليلا من الدراسات الوافية في هذا الجانب، فالبعض يرى بـــأن الأمر ليس سوى فذلكة لغوية، فسواء تحدثنا عن **الإصلاح** أو **التغيير** أو **الدمقرطة** و**التحديث** ففي النهاية المقصود هو إحداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بما يحقـــق المزيـــد مـــن الحريـــة، المشاركة والديمقراطية، بالمقابل هناك من يذهب للقول بأن حل الإشكال المتعلق بالمفاهيم المتداخلة هو أولى خطوات حل الإشكالات الأخرى المتعلقة بمراحل ومداخل ومتطلبات الإصلاح، كما تزداد أهمية ضبط المفاهيم في هذا المقام بالنظر للتوظيف السياسي والأيديولوجي المفرط لهذا المصطلح حيث باتت قضايا الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان مشحونة باعتبارات إيديولوجية.

ليس من المستجد في حقل العلوم السياسية القول، بأن الكلمات تحمل معاني ومـــدلولات تتعـــدد بتعدد التجارب المنتجة لها وتختلف باختلاف سياق توظيفها، فالمسميات في العلوم السياسية على حـــد تعبير "ألكسندر دوفاي" تحمل دائما قدرا كبيرا من الاعتبارات الأيديولوجية وتكشف بالضـــرورة عـــن **تحيزات سلطوية** معينة.

فما هي الدلالات اللغوية للإصلاح في اللغة العربية ؟ وهل يعكس المعنى في اللغة العربية نفس الدلالات المعرفية لمصطلح الإصلاح في المرجعيات الغربية ؟ كيف يمكن تمييز الإصلاح السياســـي عن المفاهيم المقاربة والمشابهة ؟

ذلك ما نسعى إلى محاولة تبيان جوابه في المحاور الثلاثة لهذه الدراسة:

أولا: في المعاني اللغوية للإصلاح

تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل للإفساد ولا تفرد الكثير من المساحات لشرح هذه المفردة، حيث ذهب المفكر عابد الجابري إلى القول بأن "المعـــاجم العربيـــة القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل"الإصلاح" غير قولها الإصلاح ضد الإفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى "الإفساد" ردتنا إلى "الإصلاح" بقولها الإفساد ضد الإصلاح"[1].

ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلّح وتدل علـــى تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك، ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به، "وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد"[2].

الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة، إذ لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حاق به إعطاب أو إفساد، الإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعـــة والســـلامة

إليه، "وإذا كان الفساد هو التلف والعطب في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع، فإن الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه"[3].

ويشير الباحث عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود إلى أن الصلاح والفساد في اللغة متلازمان فالإصلاح هو ضد الإفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض، حيث برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس لفعل الإفساد حين حاول قابيل إصلاح ما أفسده بفعل قتله لأخيه[4].

وبعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلا ومحدودا من حيث المعاني للفظة الإصلاح في التراث العربي، وردت **لفظة الإصلاح في القرآن الكريم** في سياقات مختلفة ومعاني ثرية ومتعددة، فجذر "صلح" الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات ، الصالحين، أصلح، إصلاح.....) في **مئة وسبعين (170)** موضعا.

نجد في سورة النساء ذكر لمعنى من معاني الإصلاح، في قوله عز وجل:"**لاَ خَيرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَّجوَاهُم إِلاَّ مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَينَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ فَسَوفَ نُؤتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**"[5]، والمقصود هنا هو إصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي.وفي موضع آخر يقول الله عز وجل على لسان النبي شعيب عليه السلام:"**قَال يَا قَومِ أَرَأَيتُم إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَن أُخَالِفَكُم إِلَى مَا أَنهَاكُم عَنهُ إِن أُرِيدُ إِلاَّ الإِصلاَحَ مَا استَطَعتُ وَمَا تَوفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيهِ تَوَكَّلتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**"[6]، والمعنى المقصود هنا يدل على إرادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله تعالى، وفي ما نهى عنه.

في الآية التالية يرد معنى آخر للإصلاح بأبعاد متعددة، يقول عز وجل:

"**وَإِلَى مَدينَ أَخَاهُم شُعَيبًا قَالَ يَا قَومِ اعبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِّن إِلَهٍ غَيرُهُ قَد جَاءَتكُم بَيِّنَةٌ مِن رَبِّكُم فَأَوفُوا الكَيلَ وَالمِيزَانَ ولاَ تَبخَسُوا النَّاسَ أَشيَاءَهُم وَلاَ تُفسِدُوا فِي الأَرضِ بَعدَ إِصلاَحِهَا ذَلِكُم خَيرٌ لَكُم إِن كُنتُم مُؤمِنِين**"[7]، توضح الآية الكريمة على لسان النبي شعيب عليه السلام للناس سبل الإصلاح، حيث كان شعيب عليه السلام يأمر قومه بتوحيد الله والالتزام بذلك، وهذا إصلاحا لما فسد من عقيدة الإيمان بالإشراك والكفر، ثم يربط الإصلاح التوحيدي بإصلاح المجتمع من فساد المعاملات بين الناس، وهنا نجد بوادر الإصلاح الاقتصادي في الحث على عدم بخس الناس أشياءهم وعدم التطفيف في الكيل والميزان وكذلك عدم الإفساد في الأرض بالجور والظلم والحياد عن نهج العدالة القويم في الأمور كلها، بعد أن أصلحها الله بقدرته. ففي الآية الكريمة إشارة إلى نواحي من الإصلاح الديني والاجتماعي والاقتصادي التي يحث الله تعالى الناس عليها لإصلاح أمرهم وتيسير حالهم.[8]

لكن الغريب رغم هذا **الثراء والتعدد في توظيف لفظ الإصلاح في الخطاب القرآني** أن المفسرين " يكتفون بشرح مادة "صلح" ومشتقاتها الواردة في القرآن الكريم بكثرة بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح: ضد فساد) وإذا خرجوا عن هذا جاؤوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق"[9].

وفي ما يشبه **التناقض غير المبرر**، يشير الجابري إلى أن تردد لفظ الإصلاح والصلاح في الخطاب القرآني والحديث النبوي ومختلف نصوصنا التراثية الدال على انشغال مستمر وتاريخي للمجتمع الإسلامي عبر مختلف المراحل بهذه القضية انطلاقا من كون الدعوة المحمدية كانت دعوة إصلاحية عميقة جعلت على رأس مهامها إخراج الناس من الظلمات إلى النور، يقول الله عز وجل:" **آلر كِتَابٌ أَنزَلنَاهُ إِلَيكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلى النُّورِ بِإِذنِ رَبِّهِم إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ**"[10]. كل هذا الانشغال بقضية الإصلاح في أبعاده المختلفة لم يشفع للوصول إلى تعريف إيجابي محدد لمعنى الإصلاح في مرجعيتنا التراثية [11].

وإذا انتقلنا إلى محاولة شرح ما يرادف لفظ الإصلاح في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية ، حيث تجمع معظم القواميس والمعاجم على أن ما يقابل الإصلاح في اللغة الفرنسية هو"réforme" وفي الإنجليزية "reform" سنجد أن هناك نوع من التباين الواضح في مدلولات كل لفظ بين اللغتين واللغة العربية.

في **اللغة الانجليزية** تشير كلمة "reform" إلى العمل الذي يحسن الظروف، أو التغيير الذي يطرأ على الشيء في إتجاه الأحسن، وبصيغة الفعل هي تغيير شيء لجعله أحسن.[12]

كما تحمل الكلمة أيضا معنى إعادة البناء أي"form again" و جاءت منها كلمة reformation وهي تعني التغيير للأحسن دائما، سواء كان ذلك في مجال الأخلاق أو العادات أو الطرق والسياسات[13].

ذات الكلمة تحمل أيضا معنى إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد و معنى تحسين الحالة أو تصليحها أو التحسين بتصحيح الأخطاء.[14]

في **اللغة الفرنسية** نجد أن كلمة réforme تتكون من لازمة ré والتي تفيد معنى الإعادة ولفظ forme التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.

إذا بالمقارنة بين اللغة العربية واللغات الأوربية نجد أن الإصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في الشيء، مادة وصورة، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه. أما في اللغات الأوربية فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس reform ، réforme بل repair، réparer وهو بالضبط معنى الإصلاح في لغتنا أي إعادتها إلى وضعها السابق، إما إذا استخدمنا لفظ réforme فإن المعنى سيصبح إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلا آخر غير الشكل الذي هو عليه ويكون ذلك في اتجاه الأحسن غالبا.[15]

يظهر جليا أن هناك تباين واضح بين المعنى اللغوي للفظ الإصلاح ومعنى اللفظ الذي يقابله في اللغات اللاتينية، فالإصلاح في مدلوله اللغوي من حيث كونه إعادة الأمر إلى أصله بإزالة ما شابه من فساد وانحراف يظهر كحركة أقل عمقا من اللفظ اللاتيني الذي يشير إلى إعادة البناء أو إعادة التشكيل من أجل إعطاء الوضع صورة أحسن وأفضل بصرف النظر عن صورته الأولى.

تباين قد يتجاوز المستوى اللغوي لينعكس على الدلالات الاصطلاحية حين يوظف اللفظ في حقل العلوم السياسية، الذي لم يتخلص بعد من الإشكالات المصطلحية الناجمة عن النقل والترجمة من لغات أجنبية دون مراعاة التدقيق والتمحيص الضروريان في مثل هذه الحالات، زيادة على الاعتبارات الأيديولوجية والرهانات السلطوية التي غالبا ما تتدخل في بناء المفاهيم والمصطلحات في هذا الحقل الشائك من العلوم الاجتماعية.

ثانيا : في الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الإتحاد السوفياتي وثورات أوربا الشرقية، في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية اللبرالية.

تعرف **موسوعة السياسة** الإصلاح (reform, réforme) بأنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها. والإصلاح – خلافا للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.

إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها"[16]. فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم، وفق آلياته ودون المساس بأسسه، تفاديا لانفجار الوضع. فهي أشبه ما تكون بالخطوة الإستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم.

لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين سنلحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث ذهب "Gerado L.Munck" إلى أن الإصلاح "يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية"[17]. فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على أنه ليس مقصورا فقط على البنى والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات.

أما بالنسبة ل"Samuel Huntington" فالإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية.[18]

ويبدو **الإصلاح هنا ذو أبعاد عديدة** تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية مؤسسات الحكم، زيادة على أنماط السلوك وعلاقات السلطة، وهو ما يعطي انطباعا واضحا على كون عملية الإصلاح المقصودة في الواقع، هي تلك التي تم من خلالها تحول جزء من دول أوربا الشرقية إلى نظم سياسية على شاكلة النظم ديمقراطية الغربية، وما رافق ذلك من تغيير متعدد الجوانب أفضى إلى قيام تجارب ونماذج تحاكي الأنماط الغربية اللبرالية.

وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت **بالموضوع في المنطقة العربية**، نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمرر2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي، مما عجل بمحاولة صياغة تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية للنصوص التراثية، أو البحث عن توليفة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصورا ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية.

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه "**خير الدين التونسي**" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه إصلاح سياسي.[19] لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر، سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أسياسية تتمل في: سيادة الدستور والقانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء.

"فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل"[20].

يمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج" [21].

بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال.[22]

يشير الأستاذ مصطفى كمال السيد إلى الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الأكاديميين حول استخدام المفهوم الإصلاح السياسي

لوصف التغييرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية، وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته.

فأي تحسين في الأوضاع السياسية التي يعرفها الوطن العربي من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا، فليس المطلوب من وجهة نظر هؤلاء القادة أن يكون هناك تطور ديمقراطي في الدول العربية، وإنما يكفي أن يكون فيها إصلاح سياسي.[23]

وفي ذات الاتجاه تؤكد "وثيقة الإسكندرية" على الطابع المرن لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، فالوثيقة تقر أن المفهوم "يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني مؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية"[24].

على النقيض من ذلك هناك اتجاه أكاديمي عربي يركز على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي وإعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي أو التسطيح الخطابي الرامي للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح، فهذه الأخيرة تعد عملية معقدة وصعبة فهي تنطوي على فهم ومعالجة نطاق واسع من التحديات، ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية، حيث منافعه لن تتحقق بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها للموافقة عليها، " ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما دولة كفوءة ومجتمع مدني مؤثر، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نظام الحكم(نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون،المشاركة) وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني، الإعلام المستقل)"[25].

في ذات الإتجاه تشير الباحثة ثناء فؤاد عبد الله، إلى أن تعدد العوامل المؤدية للإصلاح السياسي سواء كان إدراك القيادة السياسية لأهمية مباشرة هذا المسار هو الدافع، أو كان السبب المباشر هو تآكل النظام السلطوي، أو كان التوافق بين النخب السياسية المختلفة على إجراء خطوات إصلاحية هو المحرك للإصلاح، فإن ذلك لا يحول دون صياغة تعريف جامع للإصلاح.

"الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يبدو "التحول الديمقراطي" أحد أوجه الإصلاح الشامل".[26]

وإذا سلمنا بأنه ليست هناك وصفة واحدة جاهزة للإصلاح السياسي، إذ تأخذ كل حالة "طابعا أيديولوجيا" يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته الاجتماعية، السياسية والثقافية، فإن هناك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج "حالة ديمقراطية"[27].

وأهم تلك **السمات الإصلاحية** التي يجب توفرها في أي مشروع للإصلاح هي أن يمتلك النظام السياسي آليات التطور الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة واستيعاب القوى السياسية،

وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات الحاصلة وهدف الاستقرار. أما **السمة الثانية** فهي ارتباط الإصلاح بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة بين المواطن والنظام من جهة، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من جهة أخرى، **السمة الأخرى** تتمثل في وجود مرحلة وسطى بين النظامين، حيث يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية.

على أن الوصول إلى صورة الحكم الديمقراطي أو مرحلة تدعيم الديمقراطية تتطلب وقت أطول نسبيا، لأنها تشمل إجراء تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية، مأسسة النظام، انتخابات نزيهة، تثبيت قيم الديمقراطية)[28].

إن ضبط المضامين المتعلقة بمفهوم الإصلاح السياسي بشكل يكون محل إجماع على الأقل في الوسط الأكاديمي، قد يحول دون توجيه هذا المسار في الاتجاه الخاطئ، فالاهتمام بالمراحل العمليات والمسارات يجب أن يوازيه اهتمام كافي بالنهايات، فالإصلاح السياسي ليس مسار مفتوح النهاية، بل يهدف إلى تحقيق غايات ومرامي محددة، يجب التأكيد عليها منعا لأي توجيه في غير وجهته الصحيحة.[29]

الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار.[30]

إن التأكيد على كون الإصلاح السياسي هو عملية تغيير من داخل النظام و بالآليات التي يتيحها تطرح بالنسبة للنظم العربية إشكالية أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود التي تعانيه هذه الأنظمة ما يجعل من الصعوبة بمكان مباشرة الإصلاح من داخل النظام، فالخوف من فقدان بعض المكتسبات المادية والرمزية، قد يدفع المنتفعين وذوي المصالح إلى المقاومة الشديدة لمسار الإصلاح، زيادة على أن معظم تلك النظم لا تملك الآليات والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها، ناهيك عن كون بعض الدول تفتقر أصلا لوجود مؤسسات حكم بالشكل المتعارف عليه.

وفي إطار السعي لتخفيف حجم المعارضة أو المقاومة لمطالب الإصلاح التي قد تصدر عن النخب الحاكمة، يتجه البعض إلى محاولة تبسيط مفهوم الإصلاح والنظر إليه على أنه "التطوير اللازم والضروري لأي نظام سياسي لكي تزداد قدرته وفعاليته وكفاءته في التعامل مع المتغيرات والمستجدات التي تواجهه باستمرار، وفي هذا تتساوى معظم الأنظمة السياسية من حيث المبدأ وإن كانت تختلف حول مدى احتياجاتها إلى عملية التطوير، فبعضها يحتاج إلى تطوير شامل وكلي، والبعض يحتاج إلى تطوير في الوسائل والآليات، وثالث في أساليب العمل، والنظم العربية من النوع

الذي يحتاج إلى تطوير كلي وشامل بمعنى أنه يشمل المؤسسات والوظائف وأساليب العمل والأطر القانونية".[31]

يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية لمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية. إن الإصلاح السياسي مسار متعدد الأبعاد يتسم بطابعه الدوري لا المناسباتي، يعني كل الأنظمة السياسية دون استثناء، غير أن الحاجة إليه قد تكون أكثر إلحاح في بعض الدول دون غيرها، كما أنه في الأنظمة التي تقيم تشريعاتها على مبدأ المرونة يكون أقل إثارة للجدل ويحدث بصورة دورية. أما في الدول ذات النظم المغلقة فيصعب حدوث الإصلاح وتزداد حدة مقاومته، كما أن تأخر النظام في الاستجابة لحاجات الإصلاح يكون السبب المباشر في تفاقم الوضع السياسي باتجاه الأزمة.

إن الإصلاح السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط والأشكال ولا ينبغي أن يكون مطية لفرض نماذج وأنماط سياسية جاهزة، بل هو مسار يرمي لتمكين كل نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استيعاب قدر أوسع من المشاركة، وتمنحه قدرة أكبر على الاستجابة للمطالب والالتزامات المتعددة.

ثالثا: في تمييز الإصلاح السياسي عن بعض المفاهيم المشابهة

كثيرا ما ينظر إلى الإصلاح السياسي على أنه حلقة جديدة في مسار تتزاحم فيه المفاهيم وتتداخل بحيث يشغل كل منها حيز زماني معين، يكون فيه محل احتفاء واهتمام من قبل الباحثين ثم يفسح المجال لمفهوم جديد يحتل صدارة الاهتمام، دون أن يضيف الشيء الكثير على صعيد التحليل السياسي والقدرة على فهم وتفسير الظاهرة السياسية. من هذا المنطلق تبدو مفاهيم **الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، التنمية السياسية، والتحول الديمقراطي** على قدر كبير من التباين لغويا، لكن من حيث المضمون تشير إلى نفس المعاني والقضايا المرتبطة بالأنظمة السياسية في طور التحول.

ففي العقد الأول من القرن الحالي" طغى مصطلح الإصلاح على ما سواه من المفاهيم السياسية ذات دلالات التحول والتغيير والتطور للأنظمة السياسية، فمن الاحتفاء بمفهوم التنمية والتحديث السياسي في الستينيات والسبعينيات، ثم التنظير لمفهوم التحول الديمقراطي في الثمانينات والتسعينات إلى التبشير بمفهوم الإصلاح السياسي مع مطلع الألفية الثالثة".[32]

ما من شك أن التقارب أو التداخل بين هذه المفاهيم هو الذي سبب حالة اللبس التي قد تحيل الأمر إلى مجرد خداع لغوي، فالتحديث أو التنمية السياسية أو التحول الديمقراطي أو الإصلاح كلها مفاهيم تشير لظاهرة تحول النظم السياسية، ورغم نقاط التلاقي الكثيرة بين المفاهيم التي هي جميعا

وصف لعملية سياسية متصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية، وتدل على أن هناك تغيرات بنيوية أو عملية في آلية عمل النظام السياسي، فإن هناك اختلافات دلالية ومعرفية بين هذه المفاهيم، على الأقل من حيث السياق الذي طرحت فيه.

ترتبط مفاهيم التحديث والتنمية السياسية بالأدبيات التنموية، التي عبرت عقب الحرب العالمية الثانية وبداية حركات التحرر في العالم، عن امتداد حقل العلوم السياسية ليشمل الدول الصاعدة أو الدول حديثة الاستقلال. حيث أولى العديد من كتاب أمريكا الشمالية العناية لدراسة تلك التحولات التي واكبت بناء الدولة الحديثة ومحاولات توطين المؤسسات السياسية الحديثة في مجتمعات تقليدية البنى والثقافة. إن ما عرف بالنظريات التنموية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانت نتاج لذلك الجهد الأكاديمي الذي سعى لوضع مقتربات ونماذج لتحليل الصيرورة التنموية في دول ما عرف بالعالم الثالث، حيث كان الافتراض الرئيسي الذي قامت عليه تلك المحاولات، أن الدول حديثة الاستقلال في مسار تطورها نحو بلوغ درجة التقدم التي وصلتها المجتمعات الغربية، من الضروري أن تمر بمراحل وخطوات محددة.

1- الإصلاح السياسي، التحديث والتنمية السياسية:

التحديث مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوربا في مرحلة عصر النهضة، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل آلياته وعملياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي. حيث يركز التحديث على ثلاثة أبعاد: أولها التطور التكنولوجي أي التصنيع وازدهار سيطرة الإنسان على بيئته الطبيعية، من خلال تراكم المعرفة العلمية بقواعده. ثانيها البعد المؤسسي التنظيمي المتمثل في مقدار التمايز البنائي الوظيفي، وتقسيم العمل، ودرجة تعقيد المجتمع. وثالثها البعد الموقفي المتمثل في مستوى الرشادة العلمنة والابتعاد عن التفكير الديني. وينظر إلى التحديث كحزمة مترابطة الأبعاد من خلال مجموعة مؤشرات كزيادة درجة التحضر، نمو المعرفة، انتشار وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، وهو ما يكشف كون التحديث خبرة أوربية بالأساس.[33]

حسب تصور "A. Moore" فالتحديث هو "عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات".[34]

بوجه عام هناك اتجاه نحو تعريف التحديث على كونه عملية نقل النماذج الثقافية بمختلف مفاهيمها إلى المجتمعات التقليدية من خلال الاستناد إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع وأساليب الحياة[35]

أما **التنمية** حسب تعريف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي وتحقيق المساواة، وزيادة قدرات النظم الاستجابية، التكاملية والتكيفية.

وبالعودة إلى إسهامات الرواد الأوائل للمدرسة التنموية نجد "Shils.E" في مؤلفه الشهير "Political development in new states" سنة 1960 يؤكد أن لكل الدول السائرة في طريق النمو هدفا مشتركا، وهو أن تصبح حديثة، أي بمعنى "ديمقراطية ونصيرة المساواة" متمرسة بقوانين العلم، متقدمة على المستوى الاقتصادي، سيدة ومؤثرة في الحياة الدولية، لكن هذه الطموحات توجه الدول حديثة الاستقلال نحو نموذج للحداثة هو نفسه نموذج الديمقراطية الغربية معدلا في بعض تفاصيله، بحيث يسهل توطينه أو إدخاله في المناطق الجغرافية الغريبة عنه.[36]

بداية من سنة 1965 شكلت إسهامات "S.Huntington" اتجاها تنمويا جديدا مختلفا عن الأطروحات الكلاسيكية. حيث ذهب إلى أن التطور ليس ظاهرة ذات اتجاه وحيد، كاشفا عن وهم التطور المطرد، فالنظريات الكلاسيكية قد أخفت ظواهر التراجع التي احتلت موقعا هاما في التاريخ، وانتهى إلى أن نماذج التحليل ينبغي أن يعاد التفكير فيها بحيث يمكن الأخذ في الاعتبار بالتساوي ذلك التعاقب لصيرورة تطور وانحلال النمط أو النوع. كما ميز "Huntington" بوضوح بين التنمية والحداثة، فهذه الأخيرة تشير في تصوره إلى التكييف مع المهمة الصناعية الجديدة، بينما التنمية مرتبطة أساسا بعامل المأسسة. **فالتنمية السياسية** يجب أن تحدد بمعيار مستقل وشامل يمكن تطبيقه في المجتمعات القديمة كما في الحديثة، هذا المعيار برأيه هو المأسسة كخاصية مشتركة لجميع صيرورات التنمية السياسية، إذ اعتبره متطورا كل نظام سياسي مجهز بمؤسسات مستقرة، متطابقة، متعددة، مستقلة ومترابطة.[37] حيث عاد بمفهوم المؤسسة ليصير الموضوع المركزي للتحليل السياسي، كمتغير متميز في كل دراسة للتحول، من خلال الاهتمام بعملية بناء مؤسسات وأبنية النظام، تحت عنوان الهندسة المؤسسية كمحور أساسي في عملية التنمية السياسية، مع ضرورة تحقيق التوازن بين مطالب الجماهير في المشاركة وقدرة المؤسسات على استيعاب هذه المطالب.[38]

أما "D.Apter" فقد نظر إلى التنمية السياسية على أنها صيرورة عامة تعنى بكل التحولات التي تتعلق بتحوير في التراتب الاجتماعي أو إعادة توزيع للمهام الاجتماعية.[39]

تقوم **التنمية السياسية** على تحقيق عملية التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد السكاني: بحيث تزداد المساهمة الشعبية ويرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين على الصعيد الحكومي: بزيادة قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع، وعلى الصعيد البنيوي: بحيث تحقق الدولة تنوعا بنيويا أكبر وتخصصا وظيفيا أعلى ودرجة أشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المنظمات والمؤسسات الأخرى[40]. وهناك من يضفي على التنمية بعدا قيمي فيربطها بتحقيق الديمقراطية "فوفق هذا الاتجاه التنمية السياسية صفة مرادفة لإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية والتي يرمي من خلالها إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل ومشاركة في الشأن السياسي أكبر."[41]

من خلال التعاريف السابقة يبدو مفهوم الإصلاح السياسي مغايرا لمفهومي التحديث والتنمية السياسية اللذان يثيران قضايا أكثر اتساعا وعمقا، حيث يشير مفهوم الإصلاح وفقا للاستخدام الشائع اليوم إلى إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي نحو مزيد من الديمقراطية خصوصا في مجالات كالحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، وتعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات الإصلاح، وقد يشير إلى دائرة أوسع تتعلق بالمؤسسات أو المجتمع المدني والجماعات المختلفة والتعليم والثقافة.... وفي هذه الحالة يكون الإصلاح شاملا أو متعدد الأبعاد. ووفقا لهذا المعنى فإن العديد من المجتمعات العربية قطعت شوطا مهما في التحديث والتنمية وبناء اقتصاد حديث وجيش وتعليم، ولكن ثمة ندرة في النظم السياسية التي شهدت درجات حقيقية من الإصلاح السياسي.[42]

الإصلاح السياسي يهدف إلى بناء القدرات وتوظيفها، على المستوى الفردي أو الجزئي(micro) أي قيام الأفراد والجماعات المكونة للدولة بتطوير قدراتهم الذاتية، والثاني هو المستوى الكلي (macro) حيث تقوم الدولة بتطوير قدراتها أيضا.[43]

كما يشير الباحث "عبد الكريم محمود الدخيل" إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي يكتسب خصوصية في بعدين : الأول هو أن الإصلاح يتم في ظل استمرارية النظام الحاكم، بل وأحياننا في ظل القيادة نفسها، أما الثاني فيتمثل في أن عملية الإصلاح تعزز من آليات المشاركة والرقابة الشعبية وحماية الحريات العامة.[44]

مفهوم الإصلاح السياسي في إطاره الواسع يدل على وصف حدوث تحسينات وتحولات إيجابية مقارنة بواقع الحال، ففي بعدها السياسي تركز على تحسين جودة الحكم وصلاحيته وبالتالي يمكن النظر إلى الإصلاح السياسي في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على أنه عملية محايدة قيميا بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يكون على النمط الغربي. ولكن عملية الإصلاح السياسي في بعدها التحديثي المؤسسي، لابد أن تزيد من فعالية النظام من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد وحقوقهم، ومن هنا فإن التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم في ظل غياب أطر وأبنية ومؤسسات تستوعب وتعبر عن تغير مضمون ممارسة العملية السياسية بشكل يسهم في تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات.

إذا فمفهوم الإصلاح السياسي مغاير لمفهوم التحديث والتنمية، لكنه قد يكون أقرب لمفهوم التحول الديمقراطي. ففي كثير من الكتابات المتخصصة نجد نوع من التداخل وعدم التمييز بين المفهومين، وكثيرا ما تم توظيفهما بشكل مترادف، دون الإشارة إلى جملة من الفروق الدلالية التي تميزهما عن بعض.

2- الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي:

خلال ما يقارب العقدين من الزمن أفردت العديد من الكتابات والأبحاث العلمية حول مفهوم التحول الديمقراطي الذي شكل لفترة طويلة موضوعا أساسيا لحقل الدراسات المقارنة والعلوم السياسية بوجه عام، فالأدبيات المتوفرة في هذا الباب أكثر من أن تعد أو تذكر.

ارتبط مفهوم **التحول الديمقراطي** بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قبل ذلك كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، آسيا، وأفريقيا مقابل عدد كبير من أنظمة الحكم غير الديمقراطية (نظم عسكرية، نظم الحزب الواحد،نظم دكتاتورية).

في منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على حد وصف "S.Huntington"، التي بدأت في البرتغال وأسبانيا واليونان منذ 1974، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال الثمانينات، وامتدت إلى أوربا الشرقية والإتحاد السوفييتي وبعض أجزاء إفريقيا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.[45]

هناك شبه أجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية.[46]

يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات :

- أن الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية.
- أن هناك أنماط مختلفة للتحول، فهناك التحول السلمي، وهناك العنيف، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي، مقابل التحول الثوري الجذري.
- التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة.

وإذا نظرنا إلى الإصلاح السياسي على أنه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء في شكل إستراتيجية تراكمية تدرجية أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد[47]، فيمكننا أن نبين مسافة الاختلاف بين المفهومين على اعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة لتطوير وتحسين أداء النظام السياسي بشكل مستمر.

يتسم مفهوم **التحول الديمقراطي ببعده القيمي**، حيث أن التحول يتم وفق مقاربة محددة ويبتغي الوصول إلى نظام ديمقراطي وفق نموذج معين، بشكل يجعل من نجاح مسار التحول مقترن باستنساخ مقومات ومرتكزات الديمقراطية الغربية من مؤسسات وممارسات وقيم وثقافة سياسية.

الإصلاح السياسي مفهوم لا يخلو أيضا من البعد القيمي، غير أنه ينضوي على **مضامين أكثر تعددية**، بحيث لا يستبعد مسار الإصلاح المقومات الذاتية والمكونات الثقافية المحلية، كما لا يحدد بشكل نمطي نهايات العملية الإصلاحية.

تشير كل الأدبيات التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي إلى مداخل متعددة لمسار التحول الديمقراطي من بينها ما يعرف بالمدخل الإصلاحي، حيث يبدأ مسار التحول من إصلاحات سياسية جريئة تباشرها السلطة الحاكمة تحت طائلة ضغوط قوى المعارضة أو القوى الخارجية لكن سرعان ما تقود تلك الإصلاحات إلى وصول قوى ديمقراطية إلى سدة الحكم، لتباشر مرحلة أخرى من مراحل التحول.

وهذا ما يبرز مساحة التداخل بين المفهومين، حيث قد يكون الإصلاح السياسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي، أو مدخلا من داخله دون أن يحيل ذلك إلى التلازم بينهما، فمن الناحية النظرية قد يحدث إصلاح دون تحول ديمقراطي، لكن غالبا ما ينطوي التحول في مرحلة من مراحله على مبادرات ومساعي إصلاحية.

يظهر مفهوم الإصلاح السياسي أكثر تعددية من مفهوم التحول الديمقراطي الذي يشير إلى تحولات نمطية وفق أجندة محددة سلفا، كما قد يكون الإصلاح السياسي مفهوم نسبي إلى حد ما فأي تحسبن في الأوضاع السياسية التي يعيشها النظام، من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا.

خلاصة:

أعطت التجارب التاريخية المختلفة بين المنظومة الفكرية الغربية والمنظومة العربية محتويين مختلفين لمفهوم الإصلاح، انعكس على المعاني والدلالات الاصطلاحية، ففي حين يعبر الإصلاح في المرجعية الغربية عن بعد مستقبلي بإعادة تشكيل الواقع بصورة أفضل وهندسته بشكل أحسن دون التقيد بأصله، يشير الإصلاح بمعناه الوارد في الأدبيات العربية التقليدية إلى إعادة الأشياء إلى أصلها الصالح قبل أن يطرأ عليها الفساد، وهو بذلك يشير إلى اتجاه "ماضوي" يفترض أن الحالة المثلى هي الحالة السابقة أو الحالة الأصلية.

ويزداد التعقيد والالتباس المرتبط باختلاف التجارب والمرجعيات بتدخل عوامل تتعلق بالبعد المصلحي والتوظيف الانتقائي للمفاهيم في حقل العلوم السياسية، حيث الكل متفق على ضرورة مباشرة إصلاحات سياسية جادة وعميقة في بنية الأنظمة العربية القائمة، دون أن يكون هناك اتفاق على المغزى الحقيقي والسقف المتوقع لهذه الإصلاحات، النخب الحاكمة تقصد بالإصلاح أي تعديلات تضفيها على بنية النظام القائم دون المساس بجوهره ودون أن يفضي ذلك لتحول عميق على مستوى القواعد والتوازنات، أما المعارضة فتنظر إلى الإصلاح كمسار عميق يبدأ بتغيير قواعد اللعبة السياسية وينتهي بتغيير النخب الحاكمة، بينما تنظر القوى المؤثرة في البيئة الدولية من زاوية مصلحية للإصلاح

كمسار قد يساعد على وصول نخب جديدة أكثر خدمة لمصالحها، أو يمدد عمر الأنظمة القائمة في حال التخوف من وصول قيادات جديدة قد تهدد نفوذها ومصالحها.

إن الإصلاح السياسي كغيره من المسارات السياسية تتوقف مخرجاته ونهاياته على أهداف وغايات القوى التي تباشره أو تشرف على تجسيده، ثم على قدرة تلك القوى على فرض منطقها الإصلاحي إلى نهايته ففي كل مرحلة من مراحله يتعرض المشروع الإصلاحي إلى ضغوط المؤيدين والمعارضين ومن ثمة فهو عرضة لمخاطر التحوير والتحويل عن مساره فالأنظمة السياسية الاستبدادية قد اكتسبت خبرات طويلة في مجال توظيف "الشعارات الديمقراطية" في غير سياقاتها الحقيقية، كما أنها تملك قدرات كبيرة في مجال الالتفاف بالمطالب الجماهيرية عن مقاصدها وغاياتها الفعلية، وطالما كانت تلك الأنظمة هي الآخذة بزمام المبادرة والمتحكمة في نسق ووتيرة الإصلاح تتزايد المخاوف من ضياع فرص جديدة لتجسيد الإصلاح السياسي الحقيقي.

الهوامش:

[1]– محمد عابد الجابري:"في نقد الحاجة إلى الإصلاح"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 سنة 2005، ص 17.

[2] –محمد طهاري:"مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده"، الجزائر: دار الأمة، ط3 ، سنة 1999، ص11.

[3]– لبنى سمير بايوق:"وضع المرأة في المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، سنة 2009، ص19.

[4]– عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داو:"الفساد والإصلاح"، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، سنة 2003، ص 33.

[5]– القرآن الكريم، الآية114 من سورة النساء.

[6]– القرآن الكريم ، الآية 88 سورة هود.

[7]– القرآن الكريم ، الآية 85 من سورة الأعراف.

[8]– عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص 37.

[9]– محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص .17

[10] –القرآن الكريم، الآية الأولى من سورة إبراهيم.

[11]– محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص.18

[12] –P.H.Collin, DICTIONARY of Politics and Government. London: Bloomsbury, 2004, p 207.

[13]– لبنى سمير بايوق، مرجع سابق ، ص.19

[14] –عماد صلاح عبد الرزاق شيخ داود، مرجع سابق، ص 42.

[15]- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص .19

[16]– عبد الوهاب كيالي (محرر رئيسي)،" موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط 2 سنة 1985 ص 206.

[17]– رضوان محمود المجالي،"الإصلاح السياسي في المنطقة العربية"، شؤون عربية، عدد135 خريف 2008، ص .160

[18] –عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص 44.

[19]– كمال المنوفي ويوسف الصواني (محررين)،"الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. سنة 2006، ص 48.

[20]– نفس المرجع، ص 50.

[21]– أمين المشاقبة، شملان العيسى،"الإصلاح السياسي في دول الخليج"، في مصطفى كمال السيد(محررا)،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006، ص113.

[22]– أمين المشاقبة، شملان العيسى، مرجع سابق، .113

[23] – مصطفى كمال السيد(محررا)، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 7.

[24]– "وثيقة الإسكندرية"، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الإسكندرية بين 12 و14 مارس 2003.

[25]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "الحكم الصالح في الوطن العربي"،"مجلة علوم إنسانية"، السنة الرابعة العدد 29 جويلية 2006، نسخة إلكترونية http://www.uluminsania.net.

[26] -ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12 خريف 2006، ص 10.

[27]– نفس المرجع والصفحة.

[28]– نفس المرجع، ص .18

[29]– عدنان محمد الهياجنة، "هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي"،المجلة العربية للعلوم السياسسية، عدد 15، صيف 2007، ص41.

[30]– محمد سعيد أبوعامد، "محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية"، في مصطفى كمال السيد(محررا)،" الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 535.

[31]– نفس المرجع والصفحة.

[32]– عبد الكريم بن حمود الدخيل، "الإصلاح السياسي في المملكة السعودية"، في مصطفى كمال السيد(محررا)،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص170.

[33]–عبد العزيز شادي، "قدرة النظم العربية على البقاء"، في مصطفى كمال السيد(محررا)، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 334..

[34] –علي غربي وآخرون، "تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2003، ص40.

[35] –نفس المرجع، ص 42.

[36]- بيرتراند بادي،"التنمية السياسية"(ترجمة محمد نوري المهدوي) ليبيا: تالة للطباعة والنشر، سنة2001 ، ص41.

[37]– نفس المرجع، ص 86.

[38]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 15.

[39]- بيرتراند بادي، مرجع سابق، ص97.

[40]– رعد عبد الجليل علي، "التنمية السياسية مدخل للتغيير"، ليبيا: الجامعة المفتوحة، سنة 2002، ص25.

[41]- نفس المرجع، ص 27.

[42]- عبد العزيزشادي، مرجع سابق، ص337.

[43] – نفس المرجع والصفحة.

[44] – عبد الكريم بن حمود الدخيل، مرجع سابق، ص.171

[45] – محمد زاهي بشير المغيربي،"الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في"ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص64.

[46]- نبيل كريبش،"دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2008، ص 33.

[47]- نفس المرجع والصفحة.